خزانات النيل وانس الوجود

بقلم السر بنيامين باكر

(يعلم القراء الكرام ان الحكومة المصريَّة عينت لجنة من مشاهير المهندسين للنظر في مشروع الخزّان احدهم السر بنيامين باكر الانكليزي مهندس ترعة مانشستر والثاني الموسيو بولي الفرنسوي المفتش العام للرافيء والسدود والثالث السنيور طورشلي الايطالي استاذ الهندسة الزراعيَّة . ولما فرغت هذه اللجنة من النظر في المشروع المذكور وعاد اعضاؤها الى بلادهم انشأ السر بنيامين باكر مقالة نشرتها مجلة القرن التاسع عشر الانكليزيَّة فاخترنا تلخيصها لتعميم فائدتها قال)

عينت الحكومة المصريَّة لجنة دوليَّة للنظر في ما اقترحهُ مهندسو ديوان الاشغال العموميَّة من انشاء خزانات لم يسبق لها مثيل في الاتساع تُحفَظ ماء الفيضان فيها وتروى الارض صيفاً منها فقضت اللجنة ثلثة اشهر في ذلك وفرغت منهُ حديثاً فلم يتيسر نشر تقريرها بعد غير اني لا ارى مانعاً من الاشارة الى بعض ما جاء فيهِ اذ رغبة الحكومة المصريَّة ونظارة الاشغال العموميَّة هي اطلاق حريَّة البحث والمناقشة في هذه المسألة حتى لا يبقى محلٌّ للاغراض والاهواء بل يكون الرأي المتبع خير الاراء لنفع البلاد كما قال اللورد كرومر والمستر جارستن معاً . فان المقصود هو انشاء الخزان في اصلح مكان سواء كان في وادي النيل او في وادي الريان كما قالا ايضاً . ولما كانت علاقة انكلترا بمصر على ما هو معلوم وكانت انكلترا قد تعهدت امام اوربا بتحسين احوال مصر واصلاح ادارتها وترقية اسباب الثروة والرفاه فيها وجب على ذوي الالباب من الانكليز ان يمعنوا النظر وينزهوا عن الهوى في كل اقتراح خطير الشأن مثل انشاء خزان يوجب تغيير منهج الزراعة في بلاد واسعة بمصر الوسطى ومصر السفلى . والعبرة ليست بمس هيكل انس الوجود او عدم مسهِ في عهد الاحتلال البريطاني بل العبرة في ما اذا كانت انكلترا قد جعلت تحسين احوال الاهالي في مصر همها الاول مع مراعاتها جانب السيَّاح وعلماء الآثار من الاوربيين وانفت ان تؤخر الى الغد ما تستطيع عملهُ اليوم من الاصلاح خوفاً من معارضة الواقفين لها بالمرصاد في مصر الذين يعارضون كل اقتراح يقترحهُ رجالها فيها

هذا وقد قضى المستر ولكوكس مدير الخزانات والمهندسون معهُ اربع سنوات في

تدبر حالة الخزانات فما لبثوا ان فرغوا من ذلك حتى استخرج المستر جارستن وكيل الاشغال العمومية زبدة اشغالهم في تقرير رفعهُ الى الحكومة المصرية فاجاد في بسط التفاصيل الجوهرية فيهِ كل الاجادة ملتزماً خطة الانصاف التام في سياق الكلام حتى يخيل للمطلع عليهِ انهُ صورة حكم قاضٍ من القضاة العادلين لا تقرير مهندس من المهندسين. وقد اشار فيهِ بتعيين لجنة دولية تنظر في نتائج تقريرهِ وتقرير مهندسي الاشغال فعُينت اللجنة وامعنت النظر في وادي الريان بمديرية الفيوم وفي الترعة التي يقتضي ان يكون طولها ٣٢ ميلاً حتى تصل النيل بوادي الريان. ونظرت ايضاً في وادي النيل كلهِ حتى تصل الى الشلال الثاني عند حلفا

واعظم ما اهمَّ الانكليز حتى الآن من هذه المسألة العظيمة الشان التي اقترحها رجال انكلترا في مصر لتحسين احوال الفلاحين المساكين هو ما تعلق منها بهيكل انس الوجود. اما في مصر فذلك الاثر لا يكاد يذكر اذ رأى اولو الشأن ان مسألة ذلك الهيكل طفيفة لا يعتدُّ بها في جنب المنافع العميمة التي يعلم ابسط الفلاحين الآن انها تعود على البلاد من الخزان. فاختلاف البلادين في اعتبار هذه المسألة دلا بدَّ ان يقع موقع الغرابة عند اواسط المصريين واكابرهم ولا سيما لانهم يسمعون على الدوام ان بقاء انكلترا في مصر هو لنفعهم لا لضيرهم. على ان جهل الانكليز لحقيقة هذه المسألة هو الذي يحل انس الوجود المحل الاوَّل من الاعتبار عندهم ولا بدَّ ان يزول هذا الوهم من نفوسهم بعد وقوفهم على الحقيقة. فلو سُئل عنها المهذبون منهم الآن لكان المرجح ان تسعة وتسعين في المئة يجيبون على الفور بعدم مس هيكل انس الوجود ولكنهم متى امعنوا النظر في حقائق المسألة فالمرجح ان تسعة وتسعين في المئة منهم يؤيدون رأي ديوان الاشغال العمومية واكثر اعضاء اللجنة الدولية بانهُ لا بدَّ من مس ذلك الهيكل لترقية المصالح المصرية

وضرب الكاتب للانكليز مثلاً في بلادهم يفهمون منهُ ان الاعتراض بهيكل انس الوجود على انشاء الخزان ضرب من المحال والهذيان ثم قال ان كل العقلاء مهندسين كانوا او من علماء الآثار والعاديات وارباب الفنون والصناعات يسلمون انهُ اذا كان الخزان لازماً لترقية مصر وكان لا يتيسر انشاؤهُ الاَّ بمس انس الوجود فلا تكلف مصر شرعاً حينئذٍ الاَّ التقليل من ذلك المسّ على قدر الامكان. ولا عبرة بما يقولهُ المكابرون والمتعنتون وارضاء المتعنت صعب وذلك ما يجري عليهِ مجلس شورى الانكليز في انشاء السكك

الحديدية التي يقتضي انشاؤها احياناً مس ما لايهون مسهُ وهدم ما يروق للعين منظرهُ. وذلك ما تجري عليهِ الامم الاخرى ايضاً وخصوصاً في رومية حيث اقتضى تسهيل جري نهر التيبر هدم كثير من الجسور (الكباري) القديمة العهد الشهيرة الذكر في التاريخ ثم اعادة بنائها بحجارتها الاصلية على اسس اعمق من اسسها الاصلية . وبناء على ذلك كان اعظم واجب على اللجنة الدولية ان تحقق اولاً هل انشاء الخزان في اي مكان كان لازم لمصر وثانياً ألا يمكن انشاؤهُ الاَّ عند جزيرة انس الوجود اذا كان لازماً

وقد عرض مهندسو الحكومة المصرية اربعة مشروعات على اللجنة الدولية ويرى القارئ من خلال ما قالوهُ عنها انهم يعدون واحداً من الاربعة صالحاً للسهل نيةً بالمطلوب ولكنهم تركوا الحكم في ذلك للجنة فحملوها التبعة في رفض ما ترفضهُ منها . وعرضت الحكومة على اللجنة النظر في خمس مسائل وهي . اولاً بناء سد في مكان غير معين من النيل بين حلفا ومصر القاهرة وجعل الخزان في وادي النيل نفسهِ . ثانياً انشاء خزان في وادي الريان بالصحراء . ثالثاً فحص جميع الرسوم والتصميات والمقايسات المعدَّة لكل مشروع من المشروعات . رابعاً ابداء الرأي في ما اذا كان خزن المياه الكثيرة يؤثر في احوال البلاد الصحية . خامساً اختيار المشروع المناسب من المشروعات المعروضة لتعرفهُ الحكومة المصرية

فيظهر من ذلك ان مسألة هيكل انس الوجود لم تعرض على اللجنة لتبت الحكم فيها بل قد ذكر صريحاً في تقرير النظارة ان الحكومة تحكم فيها وكذلك مسألة ما اذا كان الخزان لازماً لم تترك لحكم اللجنة الاَّ انهُ لم يسع اللجنة الاَّ الالتفات الى هاتين المسألتين عند النظر في ما عرض عليها

اما من جهة لزوم انشاء الخزان بلا ابطاء فقد اتفقت اللجنة على ذلك باجماع الآراء ولم يخامر احدهم ادنى ريب فيهِ فان دخل الحكومة يزيد بانشاء الخزان اكثر من ثلاثة ارباع مليون جنيه سنوياً كما قدَّرهُ الخبيرون وقيمة الحاصلات تزداد عشرة اضعاف ذلك المبلغ وكلها ربح للزارعين . ومهما اسقطنا من ذلك مقابل الخطاء في التقدير بقيت فائدة الخزان عظيمة جداً تفوق فائدة كل مشروع مثلهِ في سائر اقطار العالم سواء كان في المالية او في المنفعة العمومية . ولما كان ذلك كذلك جاز للمرتابين فيهِ من ارباب الاموال ان يقولوا ولمَ بقي هذا الكنز مدفوناً طول هذا الزمان على حين نرى الدول الاوربية تستثمر اليوم اواسط القارة الافريقية . والجواب على ذلك سهل وهو

انهُ لم يكن من فائدة لانشاء الخزّان لحبس مياه الفيضان وارواء الزراعة الصيفيَّة بها الاَّ بعد ما رمم منكريف ووسّعن القناطر الخيريَّة وقويناها حتى صارت تصلح لتحويل مياه النيل الحاليَّة كلها صيفاً الى الاطيان لارواء الزراعة الصيفيَّة . وقد بنيت القناطر الخيرية منذ اربعين سنة وبانيها مهندس فرنسوي اسمهُ موجل بك وقد اضطرَّ ان يعجل كثيرًا في بنائها فاختلَّت سريعاً ولم يعتمد عليها الاَّ منذ سنتين او بضع سنين . والآن يستعان بها على استعمال كل قطرة من ماء النيل ايام التحاريق لارواء الاطيان . والماء حينئذٍ عزيز جدًّا حتى انهم يسدُّون جوانب ابواب القناطر بالطرق لكيلا يسيل الماء بها فيذهب سدًى . ومع ذلك كلهِ فحاجة المزارعين الى الماء لا تزال اليوم كما كانت تبلا ولا حيلة في سدّ حاجتهم هذهِ الاَّ بخزن الماء الذي يجري الى البحر ايام الفيضان واستعمالهِ عند مس الحاجة اليهِ . وذلك يكون بانشاء الخزان المقصود فان الماء الذي ينصبُّ منهُ عند اشتداد الحاجة اليهِ يزيد عن مضاعف الماء الذي يجري الآن في النيل ايام التحاريق وعليهِ فنحن في غنىً عن بسط الحساب مفصلاً لاثبات ما تقدم من ان دخل مصر يزداد بالخزّان ازديادًا عظيمًا واحوال الفلاَّحين تتحسَّن تحسنًا كليًّا . ويظهر عظم الفرق بين ما تصير اليهِ الاحوال حينئذٍ وما هي عليهِ اليوم ممَّا اوردهُ المستر فوستر مفتش عموم الري في الوجه البحري عن مديريَّة صغيرة هي مديريَّة الجيزة حيث قدر ان مساحة الزراعة الصيفيَّة تزداد فيها من ٥ آلاف فدان كما هي عليهِ اليوم الى ٦٠ الف فدان . ثم ان متوسط حاصل الفدان الصيفي ١٠ جنيهات فمديرية الجيزة وحدها تزداد قيمة حاصلاتها اكثر من نصف مليون جنيه في السنة .

فلم يكن للجنة مناص من الحكم بلزوم الخزان واختيار المكان المناسب لانشائهِ وعليهِ اقتضى ان تنظر مليًّا في تفصيل كل مشروع من المشروعات الاربعة الَّتي اعدها مهندسو الحكومة وفي غيرها ممَّا يخطر لهم بعد ان يتعهدوا وادي النيل بأنفسهم . فأوَّل مشروع نظرت فيهِ هو مشروع وادي الريان لمكتشفهِ المستر كوب ويتهوس وفحواهُ تحويل ذلك الوادي في الصحراء الى بحيرة مساحة سطحها نحو ٣٠٠ ميل مربع . واعترف اني كنت قبل النظر في مسألة الخزانات اميل — اذا صحَّ انهُ كان لي ميل — الى هذا المشروع الذي اودعهُ المستر كوب ويتهوس فكرتهُ الثاقبة واستنباطهُ البديع .

فلما دخلنا في البحث جعلت المصاعب تبدو لنا فيهِ بعضها وراء بعض فلم يسعني الاَّ الاسف عند ما ثبت لي ان اخراج هذا المشروع من القوة الى الفعل اعسر جدًّا ممَّا

كان يظهر لصاحبهِ. وكان ذهابي الى مصر بعيد الفراغ من الترعة ٱلَّتي فتحت للسفن في منشستر وقد علمت منها بالاختبار انهُ ليس اعسر من تقدير نفقات الترعة ٱلَّتي تفتح للماء في ارض مجهولة التربة . ولما كان وادي الريان بعيدًا عن النيل كثيرًا وكان لابدَّ من شق الارض الى عمق عظيم في بعض الجهات لفتح الترعة فيها كان لا بد من تعاظم النفقات جدًّا . هذا مع مراعاة اللوازم ٱلَّتي تقضي بها الضرورة في خلال العمل . ولذلك اجمعت آراء اعضاء اللجنة على ان مهندسي الحكومة قدروا نفقات مشروع وادي الريان بأقل ممَّا يلزم كثيرًا فاجاب المهندسون على ذلك انهم تلقوا الاوامر بجعل التقدير موافقًا لاجراء هذا المشروع في كل امرٍ لا يجزمون بهِ حتى لا يقال ان الهوى يميل بهم عن مشروع المستر ويتهوس . واجمعت آراء الاعضاء ايضًا في ما عدا النفقات على ان انشاء الخزّان في وادي الريان لا بِهِ بحاجات مصر كلها ولا يتيسر القطع بكونهِ يمد البلاد بالماء الكافي ايام اشتداد الحاجة اليهِ وكون النشع منهُ مأمون العاقبة

وثاني مشروع نظرت اللجنة فيهِ هو بناء سد على النيل عند جبل السلسلة. فوجدت ان الصخور هناك هي من الحجر الرملي اللين تتخللهُ طبقات من الدلفان فيأكلهُ الماء سريعًا. فأجمعت آراء الاعضاء على رفضهِ بناء على كونهِ غير مأمون عدا الاعتراضات الاخرى عليهِ مثل ازدياد عمق الماء عندهُ وقلة عرضهِ بين الضفتين المرتفعتين . فبقي مشروع السد عند جزيرة انس الوجود ومشروع السد عند كلبشة فوق انس الوجود بنحو ثلاثين ميلاً . اما عند كلبشة فالصخر على تمام ما يرام الّا ان عمق النيل وعرضهُ يقتضيان انفاق الاموال الطائلة ٱلَّتي لا يقدم احدٌ على انفاقها لبناء السد الذي عرضتهُ الحكومة . فرفضتهُ اللجنة بناء على ذلك عدا عما في بنائهِ من الصعوبات الهندسيَّة

فيتضح ممَّا تقدم ان اعضاء اللجنة جميعًا كانوا على اتفاق الى هذا الحد في رفض ما رفضوهُ من مشروعات الحكومة . ثم وقع الخلاف بينهم بعد ذلك فالمندوب الفرنسوي اعترض على ما بقي من مشروعات الحكومة ورفضها واما المندوبان الانكليزي والايطالي فوافقا جارستن وولكوكس وجميع مهندسي الحكومة على ان انس الوجود احسن مكان يختارهُ المهندس لانشاء سد تكون نفقتهُ معتدلة ومتانتهُ مستوفية لكل الشروط اللازمة اذ ليس في وادي النيل كلهِ مكان لهُ ما لهذا المكان من المزايا سواء كان من حيث البقعة او صلابة الصخر او كثرة الجزائر او اتساع النيل (بحيث يكون ضغط المياه الجارية على قناطر السد قليلاً) او قرب قعر النيل بحيث يسهل البناء عليهِ . واشار المندوبان

ببعض التغيير في تفاصيل الرسم الذي عرضهُ مهندسو الحكومة لزيادة متانتهِ فقبل المحتر ولكوكس ما اشارا بهِ ومفاد ذلك ان تصغر عيون السد حتى تبلغ كمية الماء المخزنة منها ايام الفيضان العظيم ١٤ الف طن في الثانية ليقل اتساعها ويزيد عددها فيزداد تفرق قوة المياه الخارجة منها . وان تبطن كلها بصفائح من الحديد الزهر سمكها قيراط (بوصة) ونصف فلا يستطيع الماء حينئذٍ قلع حجر ولا هدم شيء منها . وان يزاد على قاعدة السد حتى يكون الضغط على ما بنى من الحجر المجب اقل مما هو في سائر السدود العظيمة في الدنيا كلها . وبذلك تتضاعف متانة السد والثقة بثباته ولا تزيد نفقة بنائهِ غير ٢٥ في المئة مما قدر لها وقدرهُ مليون و٦٠٠ الف جنيه

اما المندوب الفرنسوي فلم يشارك المندوبين الآخرين في انتقادها لبناء السد في انس الوجود لانهُ رفض بناءهُ هناك وبنى رفضهُ على وجود الهياكل فيها فاذا جعل الخزان هناك غمر الماء جانبًا منها اشهرًا ما لم تنقل من مكانها او ترفع باسسها وجدرانها . الاَّ ان الحكومة ابقت لنفسها الحكم في هذه المسألة ولم توكل البتة بهِ فآراء اعضاء اللجنة من هذا القبيل لا تعتبر اكثر مما تعتبر آراء ثلاثة آخرين من الناس . اما المندوبان الانكليزي والايطالي فسرَّهما اعتراض المندوب الفرنسوي لانهُ ابان ان اعتراضهُ على ما اقترحاهُ ليس مبنيًا على اسباب هندسية . واما الحكومة المصرية فقد علمها اختبارها للجان المختلطة ان لا تنتظر من هذه اللجنة تقريرًا يتفق فيهِ الاعضاء اجماعًا ولذلك لم يأتِ الامر عندها على غير المنتظر . لاسيما وان غرض الحكومة المصرية من انتداب هذه اللجنة كان اظهار الحقيقة . وقد عرضت الحكومة مشروعها لبناء سد في انس الوجود ونقحهُ المندوبان الانكليزي والايطالي وانتقدهُ المندوب الفرنسوي فلم يجد عليهِ اعتراضًا هندسيًا ولا ماليًا فقضت الحكومة المصرية غرضها من تعيين اللجنة المذكورة

وخلاصة ما كان من اعمال لجنة الخزان ان جميع اعضائها اتفقوا على انشاء الخزان في وادي النيل واكثرهم اقر على انهُ " لا يمكن " بناء سد الخزان الاَّ في انس الوجود . فاعترض المندوب الفرنسوي على ذلك بان قولنا " لا يمكن " من الاقوال التي يجهلها المهندسون الفرنسويون فردَّ عليهِ المندوب الانكليزي بأن قولنا " لا يمكن " يصح قولهُ ويفيد في كثير من القضايا التي يراد اخراجها من حيز النظر الى حيز العمل وقد قلتهُ منذ سنين في تقرير رفعتهُ الى جماعة من ارباب الاموال عن فتح ترعة بناما واصبتُ في

قولهِ . فاشار المهندس الفرنسوي بان يقترح على مهندسي اوربا ومقاوليها النظر في مشروع الخزان وتقديم الرسوم والمقايسات ليختار احسنها فرد المندوبان الآخران على ذلك بانهُ لا يفيد الاَّ الاطالة والتأخير اذ ان مهندسي الحكومة قد درسوا المشروع اربع سنين متوالية حتى اخذوهُ بجذافيرهِ وقد اطالت اللجنة نفسها نظرها في ذلك كلهِ فلم تستطع ان تشير بمشروع آخر يقبلهُ العقل غير المشروع الذي اشاروا بهِ . فاشار المندوب الفرنسوي بمشروعات أُخرى ولكنهُ تحامى القطع بها فطلب المندوبان الآخران تقدير نفقاتها فقدرت تقريباً فاذا نفقة كل منها تزيد عدة ملايين جنيه على نفقة سد انس الوجود هذا مع عدم القطع بكونها تصلح فعلاً . وعليهِ كانت مشروعاتهُ مما " لا يمكن " العمل بهِ . وزد على ذلك ان شكل السد الذي اشار المندوب الفرنسوي بهِ لم يقع موقع القبول عند مهندسي الحكومة ولا عند اكثرية اللجنة . فان اكثرية اللجنة ترى انهُ لا يصح بناء سد يحبس ٣ ملايين طن من الماء ويرفعها ثمانين قدماً عن رؤوس الناس الساكنين تحتهُ الاَّ اذا كان السد مأموناً لا خوف من تهدمهِ وتدفق المياه منهُ . وكلما اشبه السد رابية من الصخور الصماء طالعة من طبقة الصخور في قعر النيل كان امتن وقل الخوف منهُ . اما السد الذي اشار بهِ المندوب الفرنسوي فسد مفتوح او قناطر متحركة مؤلفة من اركان ضيقة منفردة ذات هويسات متعددة عرض الهويس منها ١٦ قدماً وعلوهُ ٨٠ قدماً . وفي رأيي انهُ اذا زلزلت الارض زلزالاً خفيفاً او اطلق الدراويش حمل قارب من البارود عندها او اطلق فوضوي قنبلة على هويس منها خرب الهويس ثم تصدم المياه تلك الاركان ركناً بعد ركن حتى تذهب بهِ وبهويسهِ وتغرق ما تحتهُ من البلدان والاطيان . وانما ذكرت ما تقدم ليرى القارئ وجوه الاعتراض على كل مشروع غير مشروع انس الوجود . وغنيٌّ عن البيان ان كل انكليزي صادق الوطنية يفضل ان تشوى حجارة هيكل انس الوجود بالنار على ان يورد مصر حتفها المالي بتكليفها تحمل النفقات الزائدة على انشاء الخزان او بناء سد متانتهُ غير ثابتة وذلك ما دام الانكليز هم اصحاب الشأن الاعظم في تدبير امور مصر واحوالها

فاذا اتضح ما تقدم وثبت ان مهندسي الحكومة واكثر اعضاء اللجنة متفقون تمام الاتفاق فما هي النتيجة الَّتي لا بد لذي العقل السليم من استنتاجها بعد ما ثبت بأجلى بيان ان انشاء الخزان في وادي النيل لازم لخير مصر لزوماً لا غنى عنهُ وان انشاءهُ لا يكون على ما يطلب من المتانة وقلة النفقة الاَّ عند انس الوجود . لا جرم انهُ

يستنتج من ذلك وجوب انشائهِ في انس الوجود بلا ابطاء والاَّ فاذا جاء فيضان النيل قليلاً سنة او سنتين وخسرت مصر القناطير المقنطرة من المال باضمحلال حاصلاتها الصيفية كانت انكلترا هي المطالبة ادبيًا بعواقب ذلك الاضمحلال وما تخسرهُ مصر من المال

ومهما اشتدت المعارضة في انشاء هذا الخزان فجناب اللورد كرومر والسر الون بالمر وغيرهما من رجال بريطانيا العظمى في مصر ودولتلو نوبار باشا وسائر الوزار في وزارتهِ قادرون على انشائهِ وعازمون على ذلك . ولكن رجال انكلترا في مصر يطلبون من حكومتهم ودون كل من يروم خير مصر من امتهم ان يشددوا ازرهم ويشددوا عزائمهم في ذلك ولا ارانهم الا حاصلين على ما يطلبون من الحكومة ودون الامة معًا

اما هياكل انس الوجود فوكيل الاشغال العمومية واعضاء اللجنة يقدرونها حق قدرها وقد افصحوا عن ذلك باقوال صريحة لا ابهام فيها وقد تفقدتها كلها بنفسي وعندي رسومها مفصلة ورأيي ان رفعها برمتها ايسر من رفع اي بناء كان من المباني التي رايت الاميركيين يرفعونها وذلك نظرًا الى متانة بنائها وعدم وجود الهوائد فيها وكون اساسها من الصخر الاصم . ويكون رفعها بالوالب تديرها جنود الحامية في الخزان بالضبط والاتقان فيتم الامر على غاية المرام . ومتى رفعت ارتفع شأنها في اعتبار كل سائح عاقل عما هو عليهِ الآن. فان نصف اعتبار الناس الآثار المصرية واعجابهم بها ناشيء عن اقتدار المصريين القدماء على قطع الاحجار الكبيرة ونحتها ونقلها كانها اجسام صغيرة . والنصف الآخر ناشيء من البراعة في صناعتها فيكون رفع هذه الهياكل من باب المحافظة النظير والمطابقة مقتضيًا للقام لانهُ يدلُّ على ان المهندسين الانكليز يرفعون من القناطير الالوف حيث كان المهندسون المصريون يرفعون المئات . هذا من جهة الهندسة واما من جهة علم الآثار والعاديات فالهياكل تبقى بعد رفعها على ما هي عليهِ الآن لا يتغير فيها وضع حجر ولا شيء مما يشاهد في الصور والرسوم . واما من جهة حسن المنظر فالهياكل تزداد حسنًا بعد رفعها لانها تظهر حينئذٍ طالعة من بحيرة ساكنة اما الآن فيكون النيل واطئًا عند زيارة السياح لها فتظهر جزيرة انس الوجود في قاع منخفض

نعم انهُ اذا اخذ ارتفاع الهياكل بآلات التسهيل بعد رفعها كانت اعلى من سطح البحر المتوسط بمقدار ٣٨٠ قدمًا لا ٣٤٠ قدمًا فقط كما هي عليهِ الآن فان كان ذلك يعد في اعتبار قوم مانعًا من انشاء الخزان فلا حول ولا قوة الاَّ بالله ولا يغير العقول غير الله. على انهُ اذا لم يجز لمصر ان ترفع تلك الهياكل ولا تنقلها ولا تغمرجانبًا منها بالماء

فلا مناص لها من اختيار بقعة أُخرى تنشئُ الخزان فيها وعلى مجلس الشورى في انكلترا ان يدفع عنها فرق نفقة الخزان وقدرهُ ثلاثة ملايين جنيه او اربعة لان مصر لم تعد عقلها حتى تحمل ما فوق طاقتها. وعليهِ فالاولى بمجلي هياكل انس الوجود ان يلزموا السكوت في هذه المسالة حيث السكوت من ذهب. اما نفقات رفع تلك الهياكل فداخلة ضمن النفقات المقدرة لانشاء الخزان على انهُ اذا اكثر الانكليز من الكلام عنها والملام عليها فلا يبعد ان الاهالي الذين لا يعدون لتلك الخرائب قيمة يقومون ويقولون دع الذين يهمهم امرها يدفعون مبلغ ٢٠٠ الف جنيه لرفعها ولماذا ندفعها نحن عنهم ولا يهمنا بل يهمهم المحافظة عليها

فالذين يمعنون النظر في الحقائق المتقدمة من الانكليز يرون ان تفويض مسألة الخزّان وانس الوجود الى رجالهم المجربين في مصر خير من تعرضهم لها فان نجاح اولئك الرجال في الماضي رغمًا عن اشد المعارضات التي حالت دون مساعيهم ومعرفتهم بحاجات مصر اتم المعرفة يدلان على انهم اقدر من سواهم على اختيار الخطة الّتي يجب اتباعها في هذه المسألة . نعم ان عملهم يكون محفوفًا بالمصاعب ولكنهم رجال مشهورون بالغيرة والاقتدار ويعوّل عليهم في تمام كل عمل يباشرونهُ على غاية المرام مهما عانوا فيهِ من المشقات ولقوا من المعارضات . انتهى

معرض الاسكندرية

اعتاد الناس من قديم الزمان ان يجتمعوا في اوقات مخصوصة ببضائعهم يعرضونها ويقايض بعضهم بعضًا بها . ومن ذلك الاسواق المشهورة عند اليونان والرومان والعرب كسوق دلفي ببلاد اليونان وسوق عكاظ الّتي كانت ببلاد العرب قبل الاسلام وفيها يقول شاعرهم

اذا بُنِيَ القباب على عكاظٍ وقام البيع واجتمع الالوفُ

الاّ ان المعارض الّتي يراد بها عرض مصنوعات الامّة في مكان واحد لاظهار درجتها من الارتقاء وإطلاع الصنّاع على ذلك شرَعَ فيها الفرنسويون منذ ست وتسعين سنة او الانكليز منذ ١٣٨ سنة ثم شاعت في ممالك اوربا والولايات المتحدة الاميركيّة وكانت كل امّة تعتني اعتناء خاصًا بعرض مصنوعات اهلها دون سواهم وبقي الامر على